مجلة المعيار ISSN :1112- 4377
مجلد:27 عدد: 5 (رت 74) السنة: 2023

مسألة التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط وأثرها على الأمن القومي العراقي

The Issue of external employment of minorities in the Middle East and its impact on Iraqi National Security

بوقاره صالح[1]

جامعة مولود معمري–تيزي وزو

ihabbarika52@gmail.com

تاريخ الوصول 2023/04/18 القبول 2023/07/12 النشر على الخط 2023/09/15

Received 18/04/2023 Accepted 12/07/2023 Published online 15/09/2023

ملخص:

تسعى هذه الدراسة نحو تسليط الضوء على مسألة التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط وأثرها على الأمن القومي العراقي ، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثر الأمن القومي العراقي بقضايا التوظيف الدولي والإقليمي للأقليات بهدف تحقيق مصالحها القومية.

خلصت الدراسة إلى نتائج لا يمكن الاستهانة بأهميتها ، حيث اتضح بشكل جلي مدى تأثر الأمن القومي العراقي بمشاريع القوى الغربية الساعية نحو تجزئة الدول العربية حيث قطعت أشواط متقدمة في هذا السياق وقد تجلت أهم معالمها شمال العراق من خلال الدعم الأمريكوصهيوني لمشروع دولة كردستان الكبرى ، ومن ناحية أخرى تجلت حالات الاستقطاب السياسي وعدم الاستقرار الأمني بفعل انتهاج القوى الإقليمية والكبرى لمسألة الأقليات بهدف فرض أجندتها الخاصة ، وقد تعددت محاور الصراع شمال العراق بين الصراع الإسرائيلي الإيراني ، الصراع الأمريكي الإيراني ، بالإضافة الى أدوار تركيا وإيران التي تلتقي مع الجانب الإيراني حول أولوية الوحدة الإقليمية للعراق ورفض مشروع استقلال الأكراد. .

الكلمات المفتاحية : الأقليات ؛ الأطراف الخارجية ؛ الشرق الأوسط ؛ الأمن القومي ؛ العراق.

Abstract :

This study seeks to shed light on the issue of external employment of minorities in the Middle East and its impact on Iraqi national security, where the problem of the study centered on the extent of Iraqi national security affected by issues of international and regional employment of minorities in order to achieve its national interests.

The study concluded with results that cannot be underestimated, as it became clear that the extent of Iraqi national security was affected by the projects of Western powers seeking to divide the Arab countries, where it has been cut off in this context, and its most important features were manifested by northern Iraq through American support for the project of the Greater Kurdistan State, and on the one hand Others demonstrated the cases of political polarization and security instability due to the adoption of the regional and major powers of minorities with the aim of imposing their own agenda, and the axes of the conflict in northern Iraq between the Israeli -Iranian conflict, the American -Iranian conflict, in addition to the roles of Turkey and Iran, have met with the Iranian side on the priority of the regional unit of Iraq The Kurdish Independence Project resulted.

Keywords: *Minorities, External parties, Middle East, National Security, Iraq.*

[1]– المؤلف المراسل: بوقاره صالح البريد الإلكتروني: **ihabbarika52@gmail.com**

مقدمة :

لم تكن نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية إيذانا بنهاية الحروب والصراعات الدولية وعولمة قيم المنظومة الغربية كما روج لها بعض المفكرين على غرار فرانسيس فوكوياما في كتابه "**نهاية التاريخ وخاتم البشر**"، فقد شهد العالم موجة جديدة من الصراعات القائمة على متغيرات الهوية ، وقد كانت دول إفريقيا وأوروبا الشرقية مسرحا لمثل هذه الحروب .

في المقابل ، لم تكن منطقة الشرق الأوسط بمعزل عن هذا النمط من الحروب العرقية ، خاصة وأنها منطقة تنفرد بتنوعها العرقي والديني والأكثر من ذلك أهميتها الاستراتيجية ضمن أجندة القوى الكبرى والإقليمية ، وقد تعددت نماذج الحروب في منطقة الشرق الأوسط بين الحروب التقليدية والحروب الداخلية والحروب بالوكالة غير أن السمة الأبرز لهذه الانماط المتنوعة من الحروب هو نزوع القوى المتدخلة نحو توظيف مسألة الأقليات لتمرير أجندتها وتحقيق مصالحها القومية .

في هذا السياق تعتبر العراق إحدى دول الشرق الأوسط الذي خبرت أنماط متعددة من الحروب انطلاقا من الحروب التقليدية على غرار حرب الخليج الاولى والثانية ثم الثالثة ، إلى حروب الوكالة بين القوى الكبرى والإقليمية مستغلة في ذلك قضايا الأقليات ، محاربة الجماعات الارهابية(تنظيم داعش) لتمرير أجندتها الهادفة سواء نحو تحقيق النفوذ والهيمنة الإقليمية أو تكريس مشروع التجزئة والتقسيم العرقية .

أفرزت الأحداث الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على غرار الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، وحركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2011 أنماط متعددة من الانخراط الإقليمي والدولي في التأثير على مسار هذه الأحداث مستغلة في ذلك قضايا الأقليات للتأثير في مسار الأحداث المرغوبة ومقاومة المسارات الغير مرغوبة ، في هذا السياق ، تعتبر العراق إحدى دول منطقة الشرق الأوسط التي شهدت أنماط متعددة من التدخل الدولي والإقليمي للتأثير في مسار الأحداث التي شهدتها العراق سواء عقب الغزو الأمريكي سنة 2003 أو في سياق حركات التغيير التي شهدتها دول المنطقة على غرار سورية ومن هذا المنطلق يمكن إثارة الإشكالية التالية : **إلى أي مدى تؤثر مسألة التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط على الأمن القومي العراقي ؟**

فرضية الدراسة :

تساهم متغيرات تعدد الأطراف المتدخلة في قضايا الشرق الأوسط وتضارب مصالحها واختلاف مواقفها وسياساتها تجاه الأقليات في إفراز حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودولة العراق بشكل خاص .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة نحو تحقيق جملة من الأهداف ، حيث تستهل الدراسة بتناول الجانب الوصفي من الظاهرة محل الدراسة من خلال وضع إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة المركزية ، ثم في المقام التالي الاستناد إلى العامل التاريخي وذلك لصبر أغوار وجذور مسألة توظيف الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ، وفي الأخير يتم التطرق الى أثر التوظيف الخارجي للأقليات على الأمن القومي العراقي .

منهجية الدراسة :

لاشك أن البحوث العلمية تستند بالأساس على المناهج العلمية التي تعطي النتائج العلمية مصداقية ودقة علمية ، ومن هنا كان لزاما علينا اعتماد المنهج الوصفي الذي يساعدنا في التعريف بالظاهرة محل الدراسة من خلال وصفها وذكر مميزاتها ، كما وجب علينا اعتماد المنهج التاريخي وذلك من خلال العودة الى مراحل تطور الظاهرة محل الدراسة وذلك من أجل فهم حاضرها واستشراف مستقبلها .

خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وفق تسلسل منهجي وتفسير منطقي وجب علينا اعتماد محاور الدراسة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيم لدراسة أثر التوظيف الخارجي للأقليات على الأمن القومي

المحور الثاني : التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط

المحور الثالث : الأمن القومي العراقي في ظل استراتيجيات التوظيف الخارجي للأقليات

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لدراسة أثر التوظيف الخارجي للأقليات على الأمن القومي

تعتبر مرحلة الوصف أول مراحل البحث العلمي وأهمها على الإطلاق ، تنحصر هذه المهمة في التعريف بموضوع الدراسة وتبيان أهم خصائصه ومميزاته ، حيث تؤثر عملية التعريف بموضوع الدراسة والاحاطة به على جودة البحث العلمي وعلى المراحل اللاحقة منه .

بناءا على ذلك نحاول في هذا الجزء من الدراسة وكخطوة أولى التعريف بالمفاهيم المركزية للدراسة ، والتي تشتمل على مفاهيم الأقليات ، منطقة الشرق الأوسط والأمن القومي .

أولا–مفهوم الأقليات:

يعتبر مصطلح الأقليات من أكثر المصطلحات غموضًا وإثارة للجدل بين فقهاء القانون الدولي، حيث تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية إلا أنها لم تحدد بدقة ما المقصود به، وعليه سنعالج تعريف الأقليات.

1- من الناحية اللغوية:

الأقلية من الناحية اللغوية بفتح القاف، وتشديد اللام المكسور، والياء المفتوحة هي من القلة وهي ضد الكثرة.

حيث قال تعالى:" وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ[1] "

2- من الناحية الاصطلاحية:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الاقلية من زوايا مختلفة ، بحيث أن لكل اتجاه مبرراته ، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الاقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي ، بغض النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع ، فمثلا لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية ، الصادر عن المفوضية السامية

[1]- لطفي خياري. **الأقلّيات في النّزاعات الإقليمية و الدّوليّة حالة الأقلّية المسلمة في الاتحاد اليوغوسلافي سابقا**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السّياسيّة و العلاقات الدّوليّة . فرع: العلاقات الدّوليّة ،2004 ، ص21

لحقوق الانسان في 1992/12/18 أي تعريف للأقلية ، مكتفيا فقط بما يجب أن تحض به من حماية ومراعاة لخصوصيتها دينية كانت أو عرقية أو لغوية [1].

-تعرف الموسوعة الأمريكية الأقليات بأنها " جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه ، وتمتلك قدرا من القوة والنفوذ وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع ، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى"[2].

وحسب الباحثان الفرنسيان ريمون بودون (Raymond Boudon) وفرانسوا بوريكور (Francois Bourricaud) في المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، فإن عبارة الأقليات تذكر أولا بتجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل تكون احداهما أكثر عددا من الأخرى ، وفي حالة كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين ، فإن الأكثر عددا تسمى أكثرية في حين توصف البقية بالأقليات [3].

وكما يعرفها إسماعيل صبري مقلد على أنها :" ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينسبون الى أصل قومي ، يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية السكان".[4]

نافلة القول ، اختلفت التعاريف المقدمة لمصطلح الأقلية وتعددت وهذا راجع بالأساس إلى الحقل المعرفي والتخصص المعرفي الذي ينتمي إليه كل باحث أو مفكر ، وعلى هذا النحو نشأت مشكلة الأقليات كمشكلة لها جوانبها القانونية والسياسية والاجتماعية.

3-تصنيف الأقليات :

نتيجة لتنوع الأسباب المنشئة للأقليات نشأ ما يسمى بأنواع الأقليات والتي تعدد صورها وفقا لاختلاف السمات و الخصائص التي تميزها وعليه فإننا نجد أقليات إثنية ، أقليات دينية مع وجود أقليات تجمع بين خاصيتين أو أكثر كأن تكون أقلية لغوية مثلا أو إثنية دينية وهكذا [5].

بالرغم من طبيعة وأهمية الأقليات فإنها تتوزع على أنواع أهمها: الأقلية الدينية والمذهبية حيث يكون عنصر الدين هو الفارق ما بينها وبين الأغلبية. أما الأقلية القومية: فتعني جماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد الاجتماعية والأصل والثقافة فتعتبر نفسها

---

[1]- حسان بن نوي ، **تأثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط** ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، 2015 ، ص ص ،40،41

[2]- مراد فول ، **التدخل الانساني وحماية الاقليات دراسة حالة : الأقلية العربية في اسرائيل** ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3 ، المجلد 06 ، العدد 11 ، جانفي2018 ، ص30

[3]-الياس ميسوم ، **التوظيف السياسوي للأقليات والطوائف في الشرق الأوسط(دراسة حالة الصراع الايراني –السعودي)**، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، الجزائر ،المجلد 03، العدد01،جوان2019 ،65

[4]- إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** ،الكويت ، منشورات ذات السلاسل ،1985 ، ص106

[5]-أسماء جمعي ، عطار عبد المجيد ، **مسألة الأقليات في العالم العربي بين الواقع والمأمول** ، مجلة إليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 06 ، العدد02 ، 2021 ، ص 519

أمة قائمة بذاتها. يليها الأقلية اللغوية المتمثلة في الاختلاف في مجال اللغة واللسان بين الأقلية والأغلبية، فتتجلى مطالبهم في الحفاظ على لغتهم الأصلية واعتراف الدولة بها كلغة رسمية. والأقلية الإثنية: هي جماعات مشتركة بخصائص ثقافية غير قابلة للتغيير، وترتبط هذه الخصائص بروابط جوهرية في القدرات والكفاءات الذهنية[1].

وهناك العديد من المصطلحات المرتبطة بالأقلية، ومن أهم هذه المصطلحات العرقية: وهي مصطلح بايولوجي لوصف جماعة من الناس لهم صفات طبيعية مشتركة، وينحدرون من نفس الأصل أو النسب المشترك. يليها العرقية (الإثنية، الشعب، الأمة): التي تعني جماعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك والذكريات التاريخية ولها عناصر ثقافية مرتبطة بإقليم ما، وقد استخدمت سياسياً في مطلع القرن العشرين؛ نظراً للحروب وانهيار الامبراطوريات حينها وترسيم الحدود. أما الطائفة أو الطائفية (جماعة، فرقة، ملة): تعتبر هوية تحدّد الأنا والجماعة الأخرى في المجتمع، حيث تعبر عن مجموعة أشخاص لديهم خصوصية عرقية أو معتقدات دينية مختلفة عن المجموعة الأكبر المنتمية اليها فهذه الخصوصية هي الهوية المذكورة سالفًا. وهنالك من يربط الطائفية بالمذهب الديني بناء على أسس عقائدية مشتركة؛ مما ربط الطائفة بالأقلية. والمصطلح الأخير هو القومية التي لم يتم تحديد مفهومها؛ نظراً لاختلاف بعض المتغيرات: كاللغة والثقافة ووحدة المصير فيتم ربطها بمفهوم الأمة، فالقوميّة صلة اجتماعية عاطفيّة خصائصها مشتركة، ويشعر الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية تسعى لتحقيق المصير[2].

ثانيا–مفهوم الأمن القومي:

منذ البداية يمكن المجادلة بعدم وجود تعريف قانوني ملزم للجميع بخصوص الأمن القومي، فما تعتبره دولةٌ جزءاً من أمنها القومي قد لا تعتبره دولة أخرى كذلك، كما في النزاع الحالي بخصوص أوكرانيا، إذ تعتبر روسيا انضمام جارتها الجنوبية الغربية إلى حلف الناتو تهديداً جدياً ضد أمنها كدولة. على الجانب الآخر، تعتبر الولايات المتحدة ومعها دول الناتو الأوروبية أن انضمام أوكرانيا لحلف الناتو حق سيادي لها كدولة مستقلة ويمثل حمايةً لأمنها القومي، خصوصاً وأنها فقدت جزءاً من أراضيها لصالح روسيا (جزيرة القرم). الأمر ذاته ينطبق على الصراع العربي–الإسرائيلي، إذ تعتبر دول عربية حيازة إسرائيل للسلاح النووي تهديداً لأمنها القومي، فيما ترد الأخيرة بأنها مضطرة لأن يكون لديها هذا السلاح كأحد أدوات الردع الاستباقي إزاء رغبات ودعوات عربية لإزالة إسرائيل من الوجود[3].

تم تعريف الأمن القومي تقليدياً على أنّه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تمّ النظر إليه بشكل أساسيّ على أنّه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، وقد ثبت أنّ هذه الرؤية ضيقة جداً؛ فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها[4].

1– سِوار مصطفى كميل ، **الأقليات والاضطهاد ما بين مطرقة التّوظيف السّياسي وسندان جدليّة المفاهيم** ، المركز الديمقراطي العربي.

2– سِوار مصطفى كميل ، مرجع سابق .

3– عقيل عباس ، من الامن القومي الى الأمن الدولي : تحولات الوقائع والمصالح. من الموقع :
https://www.skynewsarabia.com/blog/1502615

4– الأمن القومي . من الموقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/

والأكثر من ذلك، فإنّ مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأنّ أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية، وعلى الرغم من أنّ القوة العسكريّة مكون مهم جداً للأمن، فإنّ التاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلّح تسبّبت في إضعاف الأمن لا في تقويته.

تطور مفهوم الأمن القومي:

تطور مفهوم الأمن القومي في تعريفاته ليخرج من النطاق الضيق للمخاطر الخارجية، ليضم ويشمل المخاطر الداخلية التي قد تكون مهددًا للأمن القومي، ففي 1968 عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي على أنه: ‘‘قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية.’’

وفي 1990 عرف تشارلز مائير الأمن القومي على أنه: "القدرة على التحكم في تلك الظروف المحلية والأجنبية التي يرى الرأي العام لمجتمع ما، أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليته ورخائه[1]"

ويمكن القول، بأن السمة الغالبة على الأمن القومي هو تراجع التهديدات العسكرية للأمن القومي إلى مراتب أدنى، لصالح تهديدات أخرى بعضها داخلي، مثل: الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية، التي أدت في الكثير من الأحوال إلى تفتت دول بأسرها واختفائها وظهور دول أخرى محلها، كحالة دولة السودان التي تفتت إلى دولتين.

ويرى الدكتور عبد المنعم المشاط أن الأمن القومي هو: ‘‘قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها[2] .

وإجرائياً يمكن القول أن مفهوم الأمن القومي، يتضمن: سلامة أراضي الدولة، ووجود سلام وانسجام اجتماعي بين الطوائف والعرقيات في الدولة، وجود قوة عسكرية رادعة لدى الدولة، الاقتصاد قوي وتنمية، وتوفر استقرار سياسي لدى الدولة.

ثالثا–الاقليات في منطقة الشرق الأوسط

كانت لمسألة الأقليات في الشرق الأوسط تسمية أخرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي: المسألة الشرقية، وقد أطلقت الدول الكبرى آنذاك (بروسيا، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا) هذه التسمية على الملل التي كان نظام الحكم العثماني يقرُّ بها، ولكن منضوية تحت حكم السلطان وسلطته المطلقة. هذه الملل هي التي أصبحت فيما بعد تُدعى أقليات، وكانت خليطًا من العرب والكرد والأرمن والشركس والسريان والمسيحيين بطوائفهم المختلفة، واليهود والمسلمين بمذاهبهم المتعددة، علاوةً بطبيعة الحال على الترك وغيرهم.. والحق

[1] – Manshour Varasteh, Understanding Iran’s National Security Doctrine: The New Millennium (Leicestershire: Matador, 2013), p. 4

[2] – Abdel Monem M. Al-Mashaat, National Security in the Third World (Bondle: Westview Press, 1985), p. 23-37.

أن مجموع هذه الأقليات أو الملل كان يكوّن النسيج الاجتماعي الفسيفسائي المتنوع والمتعدد، فهو خليطٌ من الأقوام والقبائل والأديان والمذاهب والأعراق والألسن[1].

وإذا اعتمدنا الأعراق واللغات تحصلت لدينا الأقليات الآتية والموزعة على مختلف المجتمعات العربية: كرد، وفرس، وترك، وتركمان، وشركس، وشيشان، وهنود، وبلوش، وأفغان، ويونان، وأرمن، وبربر، أو أمازيغ (وفيهم شاوية، وقبائلية، وشلوح، ومزابيون) وغجر، ونور، وطوارق، ونوبيون بجا (ومنهم البشارية) وسيويون، وهوسا، وقبائل صحراوية، وقبائل نهرية وشبه نهرية، وبدو، ورُحَّل، وبانتو، وأفارقه وزنج، ومولّدون (في موريتانيا) أحباش، وباكستانيون، وفيلبينيون[2].

الشكل رقم 01 : خريطة توضح الأقليات الدينية في منطقة الشرق الأوسط

من الموقع :https://www.google.com /

[1]– حسين جواد قبيسي ، سؤال الهوية الأقليات في الوطن العربي سلاح ذو حدّين. من الموقع :https://www.alfaisalmag.com/?p=3867

[2]– نفس المرجع

المحور الثاني : التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط

نظرا لأهمية منطقة الشرق الأوسط على المستويات الجيوسياسية والجيو اقتصادية بالنسبة للقوى الكبرى والاقليمية كان من الأهمية بما كان التعريف بمنطقة الشرق الأوسط من خلال توضيح أهميتها الجيو استراتيجية وعلاقة هذا المعطى بمسألة التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط .

1- الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط :

أ-الاهمية الجيوسياسية :

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى ، لما لها من أهمية استراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي ، ولما تتمتع به من غنى في مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز والممرات البحرية ، وتأكيدا لهذا يمكن القول بأن التدخلات الأمريكية في العراق ، إضافة للتدخل الروسي المباشر على خط الصراع الحالي القائم في سوريا ، وإن كان في باطنه هدفا استراتيجيا لكل القوى العالمية والإقليمية لأنه يصب في النهاية في خانة التنافس الدولي والعالمي على أهم منطقة حيوية واستراتيجية في العالم .

وتتمتع بمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا واسيا وافريقيا وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وايران وافغانستان وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا الى ايران شرقا ، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا ، وعرفه أخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران ، ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الامريكية السودان وباكستان وأفغانستان والدول الاسلامية المستقلة حديثا في أسيا الوسطى[1] .

يزيد من أهمية المنطقة أن كتلة اليابس الشرق أوسطية يحيطها ويخترقها العديد من المسطحات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية ، مثل المحيط الاطلسي غربا ، والبحر المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين شمالا ، وبحر عمان والمحيط الهندي شرقا وجنوب شرق ، كما يخترقها البحر الأحمر والخليج العربي وخليج العقبة . وما بين المسطحات المائية يوجد العديد من المضايق والقنوات تمثل حلقات وصل استراتيجية ، مثل مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردنيل ومضيق هرمز ومضيق تيران ، وكلها منافذ بحرية استراتيجية تربط حركة الملاحة الدولية والتجارة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب [2].

ب-الأهمية الاقتصادية:

تنبع الأهمية الاقتصادية للمنطقة من خلال وجود النفط فيها ويقدر احتياط النفط في الشرق الاوسط بـ66 بالمائة من احتياط النفط العالمي ، في نهاية القرن العشرين أنتج الشرق الأوسط حوالي ثلث الانتاج العالمي من النفط ، وهذا ما أعطى لبعض الدول في الشرق الاوسط قوة اقتصادية مثلت معادلة قوية في سياسات وأجندات الحكومات والدول ، ومن الدول التي تتميز بفائض كبير وواسع هما

---

[1]- سمير قلاع الضروس ، **الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الاوسط والساحل الافريقي : دراسة جيوسياسية مقارنة** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد :11 العدد : 01 ، 2022 ، ص565

[2]- **مصالح جمهورية الصين الشعبية واهدافها في منطقة الشرق الاوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030** . من الموقع :
/http://www.moqatel.com

العراق والكويت وهذا ما جعل العديد من القوى الدولية تخلق نوع من الشقاق وعدم الاستقرار في المنطقة بدءا من خلق قطيعة بين الدولتين وهذا ما حققته في بداية التسعينات من القرن الماضي في ما يسمى بحرب الخليج الثانية [1].

لاشك أن التنوع الديني والعرقي الذي تزخر به منطقة الشرق الأوسط قد تعزز أكثر مع الأهمية البالغة للمنطقة على المستوى الاستراتيجي بالنسبة للقوى العظمى على مر التاريخ ، وهذا ما حدى بها إلى انتهاج عدة اليات للتنافس على منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر عمليات توظيف الأقليات إحدى هذه الاليات وهذا ما سيتم تناوله في الجزء التالي من الدراسة .

2-التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الاوسط:

أ- تعريف التوظيف السياسي: يعرف التوظيف السياسي "بأنه استخدام جهة ما لإحدى القضايا لتحقيق مصلحة سياسية معينة" أو "استفادة جهة معينة من حدث بعينه بغية الوصول إلى هدف سياسي خاص بها من خلال تغليفه بغلاف ديني أو أخلاقي او فكري لاستغلال الموقف والتلاعب به لصالحها وذلك عن طريق استخدام اليات ووسائل مختلفة تتراوح بين أدوات السلم وأدوات الحرب "[2]

ب-نبذة تاريخية عن التوظيف الخارجي للأقليات في الشرق الأوسط :

دعم الأقليات وتوظيفها لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية هي فكرة قديمة تبناها الاستعمار البريطاني في الهند وقلدته دول استعمارية أخرى في أكثر من دولة حتى في دول وأقاليم الشرق الأوسط بعيد تفكيك الرجل المريض[3] .

تبرز لنا محطات التاريخ المختلفة حقيقة الاهتمام بالأقليات وتوظيفها خدمة لمصالح الاطراف الخارجية ، فمنذ القدم وقضية الأقليات تستحوذ على الاهتمام سواء على مستوى المنظمات الدولية أم على مستوى استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية ، ففي سنة 1856 أولى مؤتمر باريس اهتمام بالأقليات خاصة اليهود والمسيحيين في الدولة العثمانية، وفي عام 1919 تم إنشاء معاهدة حقوق الأقليات التي وقعت عليها جميع الدول في مؤتمر باريس للسلام، كما استخدم الاستعمار الأقليات لتحقيق مأرب داخل الدولة المستعمرة، إذ كانوا يلجؤون إلى إثارة الفتن وتأجيجها، كما فعل نابليون بونابرت مع أقباط مصر وتحريضهم على أنهم سكان مصر الأصليين وإن الإسلام هو المحتل، وما كرره المشروع الصهيوني سنة (1861-1973) بإثارة الأقليات في الوطن العربي وتقديم الدعم لهم، كالموارنة في لبنان، أيضًا سنة 1982 مشروع (أودينون) الذي تسعى من وراءه إسرائيل لتفتيت الدول العربية إلى عدد من الدويلات[4].

لم تقم أي دولة بتوفير رعاية للأكراد طالما تتولى روسيا تقديمها. ويعود تاريخ هذه الروابط بين الأكراد وروسيا إلى عهد كاثرين العظمى حين تصادمت روسيا الإمبريالية مع الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، وواجهت قبائل كردية بدوية، وحّولت الأكراد

---

[1]- سمير قلاع الضروس ، مرجع سابق، ص565

[2]- لؤي صيوح ، طه حاج طه ، لؤي ابو حسين ، **التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الانساني** ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد(6) 2018 ، ص223

[3]- سماح دواهدي ، **التوظيف السياسي للأقليات في الشرق الأوسط قديمًا وحديثًا** . من الموقع : https://www.albawaba.com/

[4]- سماح دواهدي ، نفس المرجع

الإيزيديين إلى أتباع لها خلال الغزوات في القوقاز. وكان القادة الروس ينظرون إلى الأكراد بشكل متزايد على أنهم وسيلة ضغط ضد المنافسين العثمانيين والفرس، في حين اعتبر الأكراد الإمبراطورية الروسية على أنها الراعي الرئيسي لهم، ولا سيما في أوائل القرن العشرين.

وفي أعقاب الثورة البولشفية، استغلت موسكو بانتظام قضايا الهوية العرقية باستخدامها ما سمّي بحركات "التحرير" للتحريض على التمرد في إيران والعراق وتركيا، من خلال التعاون الوثيق مع الأكراد المحليين في كل قضية على حدة .وفي عام 1923، أنشأت السلطات السوفيتية "جمهورية كردستان الحمراء"، وهي منطقة كردية ذات حكم ذاتي قصيرة الأجل في أذربيجان.

ولم يسلم الأكراد من "الإرهاب العظيم" الذي مارسه جوزف ستالين، ومع ذلك ظلوا يشغلون حيزاً كبيراً من تفكير القيادة السوفيتية. وبالتالي، في عام 1946، دعمت موسكو مجموعة من الأكراد الذين أعلنوا قيام "جمهورية مهاباد" في شمال إيران. وبعد سقوط الجمهورية بحلول نهاية ذلك العام، لجأ الزعيم الكردي العراقي مصطفى بارزاني، جنرال في جيش مهاباد ومؤسس «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، إلى الاتحاد السوفيتي مع رفاقه حيث بقي أكثر من عقد من الزمن. وفي خمسينيات وستينيات القرن الماضي، دعم الكرملين الحكم الذاتي الكردي في العراق للتضييق على بغداد، وساهمت ضغوطه في التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد عام 1970[1].

وفي سنة 2001 أي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وما شهده العالم من تغيرات، أبرزها تبوأ قضايا الإرهاب والتطرف الديني أجندة العلاقات الدولية ، تم ادراج الإسلام كعدو حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أبرزت عمليات الغزو الامريكي للعراق وعمليات التغيير السياسي التي شهدها العالم العربي منذ 2011 حقيقة توظيف القوى الدولية والإقليمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا وكلا من تركيا وإيران لقضايا الأقليات خدمة لمصالحها القومية.

المحور الثالث : الأمن القومي العراقي في ظل استراتيجيات التوظيف الخارجي للأقليات

تعتبر العراق إحدى دول منطقة الشرق الاوسط معاناة من ويلات التوظيف الخارجي لمسألة الأقليات في علاقات الصراع من أجل فرض الهيمنة ورفضها من قبل القوى الكبرى والإقليمية ،وتزداد وطأة هذا الصراع الدولي على الأمن القومي العراقي بفعل أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة لقوى الوضع الراهن بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، أوروبا واسرائيل والقوى الرافضة للهيمنة الغربية والساعية نحو التعددية القطبية بزعامة روسيا ، الصين وايران ، حيث يسعى كل طرف نحو توظيف الأقليات في العراق من أجل تحقيق مكاسب نسبية ما يؤدي في المحصلة إلى إطالة أمد الصراع في العراق وينذر بإمكانية تجزئة العراق وتقسيمه ويمكن التفصيل في مسألة أثر التوظيف الخارجي لمسألة الاقليات على الأمن القومي العراقي على النحو التالي :

[1] – آنا بورشفسكايا ، **الدور الكردي في لعبة القوة الروسية في الشرق الأوسط** .
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldwr-alkrdy-fy-lbt-alqwt-alrwsyt-fy-alshrq-alawst

في البداية ، يمكن تقسيم أهداف التوظيف الخارجي للأقليات في العراق الى قسيمين ، حيث يتجه القسم الأول نحو توظيف الأقليات بهدف تجزئة وتقسيم الدول العربية وعلى رأسها العراق وتتزعم هذا الاتجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، بينما يتجه القسم الأخر من الأهداف نحو توظيف مسألة الأقليات بهدف تحقيق الهيمنة الإقليمية ، حيث تعتبر إيران أبرز من يتزعم هذا الاتجاه .

أولا–الأكراد والمشروع الغربي لتجزئة الدول العربية: أي أثر على الأمن القومي العراقي ؟

إنّ خطّة تجزئة الوطن العربي هي قديمة ومتجذّرة في التفكير الاستراتيجي الاستعماري الصهيوني. يقول بن غوريون[1]:

..."إنّ عظمة إسرائيل ليست في قنبلتها الذرّية ولا ترسانتها المسلّحة، ولكن عظمة إسرائيل تكمن في انهيار دول ثلاث هي مصر والعراق وسوريا...

..."ليست العبرة في قيام إسرائيل بل في الحفاظ على وجودها وبقائها وهذا لن يتحقّق إلاّ بتفتيت سوريا ومصر والعراق"..

شهادة بن غوريون تشكّل الركن الثابت في استراتيجية الكيان الصهيوني وسياساته. فالصحافي الهندي كرانجيا نشر وثيقة سلّمه إيّاها الرئيس عبد الناصر وفيها مخطّطات تقسيمية للدول العربية، في كتابه "خنجر إسرائيل" الذي وضعه في العام 1957.

ومن أجل تحقيق الاستراتيجية الاسرائيلية الساعية نحو تجزئة الدول العربية ، اتجهت نحو إقامة علاقات سياسية مع الأكراد وذلك لخلق نوع من التفوق في إطار الصراع العربي الاسرائيلي ، وقد تطورت العلاقة الإسرائيلية الكردية خلال سنوات الستينيات ووصلت الى ذروتها في 1966 عندما نجحت قوة من مقاتلي البشمركة الكردية في تصفية لواء من الجيش العراقي في معركة جنوبي أربيل بقواها الذاتية. وأقامت إسرائيل في تلك الفترة مستشفى ميدانياً للمقاتلين الأكراد المصابين .

مع طرد قوات صدام من شمال العراق، بدأ تحسن متجدد في العلاقات. وفي 2004 التقى زعيم الإقليم الكردي مسعود برزاني مع رئيس الوزراء ارئيل شارون، وأعلن الرجلان عن علاقات معينة بين الحكم الذاتي وإسرائيل. وأعلن برزاني نفسه بأنه إذا أقام العراق علاقات مع إسرائيل فسيعمل على إقامة قنصلية إسرائيلية في أربيل. وعلى مدى السنين، أشارت تقارير أجنبية إلى علاقة متصاعدة بين القدس وأربيل، وفي أثناء الحرب ضد داعش بين 2014 و2017، علم أن إسرائيل ساعدت البيشمركة في صراعها ضد التنظيم الإرهابي[2].

2–الولايات المتحدة الأمريكية الضلع الثاني ضمن مشروع التجزئة لا يبتعد التفكير الاستراتيجي الأمريكي عن نظيره الاسرائيلي في نظرته المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط ، بقدر ما يتوافق معه حيث اتضحت ملامح الاستراتيجية الامريكية نحو تجزئة الوطن العربي مع قبول الجناح السياسي للمحافظين الجدد أفكار المستشرق البريطاني برنارد لويس [3] .

---

[1]–ساسين عساف ،**استراتيجيات التفكيك والتجزئة والتقسيم الوطن–العربي**. من الموقع :https://www.dhamarnews.com/archives/172536

[2]–**هل تعود العلاقات بين كردستان وإسرائيل بعد هجوم إيران على أربيل؟**.https://www.alquds.co.uk/

[3]–فيصل الغويين ،**برنارد لويس والرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط**.https://www.ammonnews.net/article/229272

وقد تطورت هذه الاستراتيجية تزامنا مع تطور الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سواء الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 أم حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 ، وقد كان مشروع الشرق الأوسط الجديد إحدى هذه الاستراتيجيات التي تم من خلالها تقديم تصور لمنطقة الشرق الأوسط قائمة بالأساس على التقسيم العرقي والمذهبي لدول المنطقة ، وفي هذا السياق أعطى الخبير العسكري الاستراتيجي الأمريكي رالف بيترز "الشرق الاوسط" الحدود التي يرى أنها عادلة ، في مقالة بعنوان حدود الدم : كيف سيبدو الشرق الأوسط بحالته الافضل ؟

لم يكن التصور الاستراتيجي الامريكي لتقسيم الدول العربية منفصلا عن الجانب العملي بقدر ما كان متطابقا ومنسجما معه ، فقد أوضح قرار مجلس الشيوخ الأمريكي عندما بادر في أيلول/2007 إلى إصدار قرار غير ملزم، دفع به وعمل على إنجاحه **جو بايدن** نائب الرئيس أوباما سابقا، يطالب الإدارة الأمريكية بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق اتحادية ''شيعية وسنّية وكردية ''مدى الانسجام والتوافق بين الجانب الفكري والعملي في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط .

في العام التالي لنشر (حدود الدم)، بدأ جيفري جولدبرج (إسرائيلي أمريكي، أحد أبرز شخصيات اللوبي الصهيوني في أمريكا، وهو من المنتمين لنفس جناح رالف بيترز داخل أروقة السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى كونه جندياً سابقاً في الجيش ''الإسرائيلي'')، في كتابة سلسلة مقالات ترسم خريطة جديدة ''للشرق الأوسط''، على صفحات مجلة (أتلانتيك) الشهيرة، حدث هذا بالتزامن مع إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي خطة لتقسيم العراق، مما يجزم بأنها حملة منظمة.

أفرزت حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 مشاريع أخرى على غرار خرائط الدولة–المدينة وهو الأنموذج الذي يتوقع أن ينتشر في "الشرق الأوسط" خلال العقود المقبلة . يتضمن هذا الأنموذج "القدس ، الحجاز ، دبي ،بغداد ، مصراته ، جبل الدروز" كلها مدن مرشحة للاستقلال بذاتها كدويلات ذات طابع خاص .

ثانيا –الأكراد ضمن استراتيجيات الصراع الإقليمي والدولي

1–اسرائيل وتوظيف الأكراد في صراعها مع إيران :

استمرت مسارات تعزيز التواجد الاسرائيلي في العراق وتعززت تدريجيا ، حيث كانت الأقليات الكردية الورقة التي راهنت عليها اسرائيل من أجل تحقيق عدة أهداف على غرار دعم مسار استقلال الاكراد وتشكيل دولة كردية شمال العراق ، بالإضافة إلى إقامة جبهة متقدمة لمراقبة القوى الاقليمية التي يمكنها أن تشكل تهديدا للأمن الإسرائيلي على غرار ايران وحلفاءها في المنطقة على غرار دولة سورية .

في هذا السياق ، ذكر تقرير نشره موقع قناة "12" الإسرائيلية أن تل أبيب توظف تعاظم تحالفها مع أكراد العراق في تعزيز قدرتها على التصدي لإيران ونفوذها في المنطقة ومواجهة الجماعات الجهادية.

تزامنا مع ذلك ، يرى الكاتب ريتشارد سيلفرشتاين، المدون المتابع للشأن الإسرائيلي، والذي كشف الكثير من الخفايا والأسرار الأمنية والاستراتيجية، في مقالة له نشرها في "ميدل إيست أي" أن "علاقة إسرائيل الدائمة مع أكراد العراق منحتها ميزة استراتيجية في صراعها مع إيران" وأن هذا منح إسرائيل "نقطة انطلاق لمهاجمة إيران" معتبرا أنه "لا ينبغي أن يفاجأ أحد بما تم الكشف عنه

مؤخراً عن وجود قاعدة سرية لإسرائيل في أربيل، عاصمة المنطقة الكردية في العراق" مشددا على أنها تأتي نتيجة "علاقة طويلة الأمد بين إسرائيل وأكراد العراق.".[1]

وتنقل صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية عن مسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الاميركية (CIA) أنه "قبل 36 ساعة من القصف الايراني لمقر الموساد في اربيل، الذي انطلقت من جواره الطائرات الاسرائيلية التي قصفت مواقع بمدينة كرمانشاه الايرانية منتصف شهر شباط–فبراير الماضي، بعثت طهران بإشارة لبغداد بأنها سترد على مصدر العدوان عليها، وبدورها أبلغت بغداد الجانب الأمريكي الذي باشر فورا إعلان الطوارئ في سفارته وقواعده، وتم إخلاء مبنى المقر الاسرائيلي في اربيل ونقل عناصره وتجهيزاته إلى قاعدة حرير، غير أن صور المبنى المدمر أظهرت مجموعة أبراج اتصالات كبيرة فوقه تؤكد أنه مركز معلوماتي تجسسي".

وينبغي للجميع ادراك حقيقة أن أحد أسباب بقاء الفوضى والاضطراب والفتن والمشاكل والازمات في العراق، هو الوجود الاسرائيلي والاميركي، والمؤامرات الخارجية الدولية والاقليمية، التي يراد منها فرض مشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني على العراق، كما حصل في الماضي البعيد والأمس القريب مع مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب والسودان[2].

2–إيران وتوظيف الأقليات الشيعية في العراق:

لم يكن التوظيف الايراني للأقليات وليد اللحظة الراهنة ، بل تمتد بوادره الأولى إلى القرن العشرين الذي سجل حدوث خمسة توترات في العلاقات البينية بين العراق وإيران، تراوحت بين إسناد إيران للمقاتلين الأكراد لإقلاق الأمن الداخلي العراقي للضغط عليه بهدف الحصول على مكاسب في شط العرب، الذي طمحت إيران في الحصول على نصف مجراه من التقائه بالحدود البرية العراقية. وكان توتر العلاقات في عقد الثلاثينات الذي أفضى إلى تنازل العراق عن مسافة مقابل ميناء عبادان يمر خط الحدود من خط منتصف العمق (خط الثالويك . (Thalweg Line وكانت إيران قد أخرت اعترافها بنظام الحكم الوطني في العراق حتى عام 1928، ولمدة سبعة أعوام، طمعًا في الحصول على امتيازات قانونية تخص تبعية وولاء الجالية الإيرانية الكبيرة في حينها في العراق على الامتيازات الأجنبية التي كانت سائدة في الحقبة العثمانية؛ وهو أمر رفضه العراق. وكان التوتر الآخر أثناء حقبة مصدق وتأميم النفط الإيراني، وما تبعه من التجاء الشاه للعراق قبل أن ينفذ انقلاب أمني و الذي خططت له المخابرات الأميركية لإعادة الشاه إلى الحكم. تبع ذلك توتر حقبة السبعينات، عندما اضطر العراق إلى التسليم بالمطالب الإيرانية والتنازل عن نصف شط العرب وقبوله بخط الثالويك حدًّا بين البلدين في شط العرب مقابل سحب إيران تأييدها ودعمها للمقاتلين الأكراد، وهو ما تمخضت عنه اتفاقية 1975 التي شكلت بدورها نقطة توتر أدت هي وأهداف تصدير الثورة إلى التوتر الأخير الذي فتح الباب للحرب العراقية/الإيرانية المريرة.[3]

فعلى الجانب الإيراني، تعد أذرعها ممدده ومتغلغلة داخل الأراضي العراقية بشكل كبير للغاية عن طريق " مليشيات الحشد الشعبي"، التي تحاول دائماً التخلص من وجود أي قوى سُنية منافسه لها، فهي تسعى إلى تشكيل نظام سياسي عراقي يتلائم مع

---

[1]– **العلاقات الكردية– الإسرائيلية.. تاريخ من العلاقات تغلّفه السرية** .من الموقع :**https://www.madarcenter.org**

[2]–عادل الجبوري ،**الوجود الاسرائيلي في كردستان.. الاعتراف سيد الأدلة** .https://www.alahednews.com.lb/article.php?id

[3]–عبد الوهاب القصاب ، **العراق في الاستراتيجية الأمنية الايرانية** . مركز الجزيرة للدراسات .

أسس ومرجعية الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وقد اتضح لنا ذلك من خلال مشاركة ‘‘مليشيات الحشد الشعبي’’ الحكومة العراقية في معركة الموصل، ومن خلال أيضا كم الانتهاكات التي قام بها الحشد الشعبي ضد السُنة العراقية.[1]

3-التنافس الأمريكي الايراني وأثره على الأمن القومي العراقي :

فرض نفوذ كل من الولايات المتحدة وإيران في العراق ضغوطًا شديدة على الحالة السياسية والأمنية، خصوصًا في حالات الاختلاف وتناقض المصالح بين الطرفين، وقد كان ذلك من بين أسباب عديدة أسهمت في نشر الانقسام السياسي والاجتماعي، وتكريس ظاهرة الفساد، وما يستتبعه من انتشار الفقر والبطالة والأمية وانتشار المخدرات والكثير من مظاهر التخلف.

وقد شهدت مرحلة ما بعد هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" نهاية مرحلة التنسيق وغض الطرف بين طرفي النفوذ في المنطقة (إيران وأميركا) وبدا ذلك واضحًا في لبنان وسوريا وفي العراق حيث شهدت عملية تشكيل الحكومة العراقية الأخيرة تجاذبات ومناكفات بين وكلاء هذه الدولة أو تلك في العملية السياسية العراقية، أخَّرت إعلانها عدة أشهر، وحتى بعد إعلانها كانت تكهنات المراقبين والشارع العراقي تذهب إلى تسمية الحاصلين على مراكز الدولة القيادية كل بحسب الدولة التي يمكن أن تكون قد ساومت عليه لإنهاء ملف تشكيل الحكومة[2].

ومع سريان تنفيذ واشنطن لعقوباتها تجاه طهران وتضاؤل تصدير حصتها النفطية إلى أدنى الحدود بما يعني تراجع إيراداتها بشكل حاد، فإن القيادة الإيرانية وجدت أنه من المناسب مشاغلة الجانب الأميركي في العراق حيث تمتلك إيران القوة الضاربة (سياسيًّا) في مجلس النواب ورئاسة الوزراء، و(أمنيًّا) بوجود آلاف المقاتلين من ميليشيات في الحشد الشعبي مطلقة الولاء للمرشد الأعلى في إيران، فيما ركزت الجهود الأميركية على القوى السياسية العراقية وبعض شيوخ العشائر في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكذلك منطقة كردستان العراق إضافة إلى بعض الشخصيات المتحسسة من تنامي النفوذ الإيراني في العراق، فكان أن برزت أجواء تحشيد بالوكالة في العراق ظهرت تجلياتها بوضوح مع ازدياد الضغط الاقتصادي على إيران[3].

4- تنامي الحروب بالوكالة في العراق: ماذا عن تركيا ؟

لقد كشفت الأزمات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مدى أهمية الاقليات كوحدات تحليل تحت قومية مهمة في فهم ديناميكيات الصراع في المنطقة ، وقد اتضحت عمليات توظيف الأقليات في العراق بما لا يدع مجالا للشك في خضم حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنوات 2011 ، حيث شكلت دولتي سوريا والعراق منطلق للصراع بين دول الوضع القائم والدول الساعية نحو التعددية القطبية ، وقد انحصرت علاقات الصراع بين دول الولايات المتحدة الامريكية و إسرائيل في مقابل إيران و روسيا كدول رافضة للهيمنة الغربية ، فما هو موقع تركيا من هذه المعادلة ؟

---

[1]-حنان صبحي ، **الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الامن القومي العراقي** ، المركز الديمقراطي العربي .https://democraticac.de/?p=67507

[2]- فارس الخطاب ، **الصراع الايراني–الاميركي واثاره على الوضع السياسي في العراق** . مركز الجزيرة للدراسات

[3]- **تصاعد الصراع الأميركي الإيراني وتأثيراته على المنطقة**، مركز المستقبل، بحوث ودراسات، 7 أكتوبر/تشرين الأول http://mcsr.net/news42،2018

تلعب الأقليات التركمانية دوراً رئيسياً في تعزيز الحضور التركي في العراق .ويتوزع التركمان في المناطق الشمالية والوسطى من العراق، ويعدون ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والأكراد. وقد سجلت السنوات الأخيرة العديد من الشواهد التي تؤكد حرص النظام التركي على توظيف تركمان العراق؛ ففي 2017 عندما بادر أكراد العراق إلى تنظيم استفتاء للانفصال، هدد زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهجلي باستخدام القوة لدعم المكون التركماني العراقي. كما التقى ''أردوغان'' في أكتوبر 2017 تركمان العراق في لقاء خيَّم عليه السرية [1].

وكانت تركيا قد اعتبرت –مطلع عام 2019، على لسان نائب رئيس الوزراء التركي حينها هاكان جاوش– أن ''كركوك تاريخياً مدينة تركمانية، وأشقاء تركيا التركمان خط أحمر''. ومؤخراً أشارت تقارير إلى أن جهوداً تركية كبيرة قد بُذلت بهدف تشجيع التركمان على توحيد صفوفهم بهدف الحفاظ على مستوى تمثيل المكون التركماني في البرلمان العراقي في الانتخابات المقبلة. وتستهدف تركيا الحفاظ على قوة المكون التركماني في العراق لمواجهة الأكراد الذين يناصبون أنقرة العداء، فضلاً عن ضمان مصالح تركيا في المناطق الحيوية بالنسبة إلى أنقرة، مثل محافظة كركوك الغنية بالنفط. .

لم تختلف تركيا عن إيران، الطامعة كلّ يوم في توسيع نفوذها السياسي والأمني داخل العراق، الذي بات مسرحاً لمختلف اللاعبين الدوليين منذ سقوط النظام السابق، عام 2003؛ إذ تطمح أنقرة، ومنذ أعوام، في أن تكون لاعباً مهماً في المشهد السياسي العراقي، عبر تحكّمها بلغة الخطاب القومي الداعم لتركمان العراق، القومية العراقية الثالثة بعد قوميتَي العرب والكرد؛ حيث ترى أنّ هذه القومية تعيش مظلومية في نيل استحقاقاتها من نظام المحاصصة الإثنية والطائفية في البلاد[2].

5–روسيا وأكراد العراق بين تعزيز المصالح المشتركة وتجنب الإضرار بمصالح الحلفاء :

تنظر روسيا إلى الأكراد على اعتبار أنهم يمثلون القوى العلمانية والسنية "المعتدلة" التي لا غنى عنها في الحرب ضد تنظيم "داعش". وبناءً عليه، فقد تم مناقشة قضايا الحرب ضد الإرهاب وضد هذا التنظيم المتطرف خلال اجتماعات المسؤولين الروس مع نظرائهم الأكراد.

ورغم اهتمام روسيا بتلك القضايا، فإن موسكو لم تقدم دعماً عسكرياً للأكراد – مثل باقي الدول الكبرى– وإنما اكتفت بالدعم الاستخباراتي والإنساني، وذلك مرده تخوف روسيا من النزعة الانفصالية الموجودة لدى الأكراد، ورغبتها في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وتجنب إثارة غضب الشركاء الأتراك والإيرانيين.

هكذا إذن، ظلت سياسة الصمت في التعاطي مع الأكراد أولوية بالنسبة للقيادة الروسية، ولا يزال ذلك مستمرًّا إلى يومنا هذا. وكما أبان عنه الاستفتاء حول استقلال كردستان العراق، الذي تم تنظيمه في سبتمبر/أيلول 2017، فإن موسكو تبدو مهتمة بالحفاظ على علاقات مستقرة مع كل اللاعبين، وبالتالي فهي تفضل اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بهذه القضية.

[1]– محمد فوزي ، **ملامح التوظيف التركي للأقليات التركمانية في السياسة الخارجية** . من الموقع :https://www.interregional.com

[2]–**تركيا وتدخلاتها في العراق... ما هي أدوات أنقرة الفاعلة في بغداد؟** . من الموقع :https://hafryat.com/ar/blog /

وفي معرض تعليقه على الاستفتاء الكردي، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، من جهة، اعترافه بـ"مشروعية تطلعات الأكراد" لكنه، من جهة ثانية، أوضح أن "القضية الكردية تتعدى مسألة رسم حدود العراق الحديث، وأنها تؤثر على الوضع في عدد من بلدان الجوار التي لابد من أخذ أوضاعها بعين الاعتبار. في نفس الوقت، فإن مواقف موسكو نابعة من نظرة براغماتية مبنية على مصالح اقتصادية بحتة. لذلك، فإننا نجد من بين شركاء حكومة كردستان العراق العديد من الشركات الروسية ، وبالأخص شركة غاز بروم نفط، التي تمارس نشاطها الفعلي هناك ولديها ثلاثة مشاريع للتنقيب عن النفط في حلبجة وشاكال وغارميان. ثم في عام 2017، قدمت إلى المنطقة شركة روس نفط بعد توقيعها عقدًا لشراء وبيع نفط المنطقة، فضلًا عن استكشاف الحقول النفطية الجديدة[1].

وخلاصة الأمر، يمكننا ملاحظة أن "المعطى الكردي"، وإن كان يلعب دورًا مهمًّا في سياسات روسيا الخارجية، فإنه لا يزال خاضعًا، في طبيعته، للتوازنات بين مصالح روسيا الاقتصادية في العراق وعلاقاتها السياسية مع دول الجوار على غرار إيران وتركيا .

خاتمة :

من خلال ما تقدم يمكن الإشارة الى النقاط الجزئية التالية والتي تمثل في مجملها إجابة على إشكالية الدراسة :

1-تعرف الأقليات على أنها تلك الفئة من المجتمع الأقل عددا وتعيش أوضاع سياسية واجتماعية مغايرة عن الأغلبية من المجتمع ، وقد تأخذ هذه الأقليات عدة أنماط على غرار الأقليات العرقية ، الدينية والأثنية .

2-تطور مفهوم الأمن القومي من كونه يرتكز على المحدد العسكري في مواجهة التهديدات الخارجية إلى تعددية المحددات وعولمتها ما جعل من مسألة الفصل التقليدي بين المحددات الداخلية والخارجية غير ذات جدوى .

3-تعتبر منطقة الشرق الأوسط من الأهمية بما كان ما جعلها محط صراع وتنافس بين القوى الكبرى والإقليمية ومرد ذلك أهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية ، بالإضافة إلى انفرادها بمواصفات التعدد الديني والعرقي والاثني ، وقد استغلت القوى الكبرى حالات عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط من أجل فرض نفوذها ، حيث اعتمدت في تحقيق ذلك على الأقليات العرقية والدينية.

4- لم تكن عمليات توظيف الأقليات في منطقة الشرق الأوسط وليدة اللحظة الراهنة بقدر ما تمتد جذورها الى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، حيث استخدم الاستعمار الأقليات لتحقيق مأرب داخل الدولة المستعمرة، إذ كانوا يلجؤون إلى إثارة الفتن وتأجيجها، كما فعل نابليون بونابرت مع أقباط مصر وتحريضهم على أنهم سكان مصر الأصليين وأن الإسلام هو المحتل، وما كرره المشروع الصهيوني سنة (1861-1973) بإثارة الأقليات في الوطن العربي وتقديم الدعم لهم، كالموارنة في لبنان .

5- تعتبر العراق إحدى الدول التي عانت ويلات التوظيف الخارجي للأقليات في منطقة الشرق الأوسط سواء بهدف تحقيق المشروع الغربي الساعي نحو تقسيم وتجزئة الدول المحورية في المنطقة العربية على غرار العراق والتي بدأت ملامح التقسيم تتضح مع

[1]- **القضية الكردية في تاريخ وسياسات روسيا** . مركز الجزيرة لدراسات .

مشاريع برنارد لويس ، ومشروع الشرق الأوسط الجديد وخرائط رالف بيترز وغيرها من الخرائط التي تمحورت بالأساس حول تقسيم العراق على أساس طائفي عرقي .

6- ترجع حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده العراق إلى حالات الاستقطاب الداخلي الناجمة عن تعدد الولاءات تجاه القوى الخارجية وتنامي نفوذها في العراق على غرار النفوذ الإيراني التركي ناهيك عن النفوذ الإسرائيلي والذي تم ترجمته من خلال انشاء قاعدة عسكرية شمال العراق ، لتتحول بذلك العراق إلى ساحة صراع بين محاور متعددة على غرار المحور الإسرائيلي الإيراني ، المحور الإسرائيلي الأمريكي ما يؤدي في المحصلة إلى فرض حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني وتمزيق الوحدة الوطنية للبلاد .

التوصيات :

1-تعتبر مسألة تعزيز قيم المواطنة وروح الانتماء للوطن وأهمية تغليب مصلحة الوطن والمصير المشترك من الأمور الواجب التركيز عليها والحرص على تعزيزها في ظل الثورة المعلوماتية وذلك من خلال ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى وسائل الاعلام والاتصال وذلك من خلال توظيف هذه المعطيات في سياق تعزيز قيم المواطنة وروح الانتماء للوطن الواحد .

2-ضرورة إقامة شراكة استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها همزة الوصل بين الدولة والمجتمع ، وذلك من خلال تمكينها من القيام بالوظيفة المناط بها والتي تتمحور أساسا حول تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث تساهم هذه المنظمات في نشر الوعي والتعبير عن تطلعات المواطنين .

3-ضرورة العمل على وضع بواعث الصراع وعدم الاستقرار السياسي والأمني على غرار الاختلافات العرقية والدينية والتي أصبحت القوى الخارجية توظفها خدمة لأجندتها الخاصة جانبا ، والاهتمام بمحفزات ودوافع التعاون والشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة وذلك بخلق المشاريع الاقتصادية باعتبارها إحدى مقدمات إقامة السلام والتعايش المشترك ، ويقدم لنا الاتحاد الأوروبي دروسا في مسألة الاهتمام بالمسائل التي لا تثير الخلافات بين الشعوب والأمم والتركيز على القضايا المصيرية المشتركة.

قائمة المراجع:

1- لطفي خياري. **الأقلّيات في النّزاعات الإقليمية و الدّوليّة حالة الأقلّية المسلمة في الاتحاد اليوغوسلافي سابقا**. ذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السّياسيّة و العلاقات الدّوليّة . فرع: العلاقات الدّوليّة ،2004 .

2- حسان بن نوي ، **تأثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط** ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، 2015 .

3- مراد فول ، **التدخل الانساني وحماية الاقليات دراسة حالة : الأقلية العربية في اسرائيل** ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3 ، المجلد 06 ، العدد 11 ، جانفي2018 .

4-الياس ميسوم ، **التوظيف السياسوي للأقليات والطوائف في الشرق الأوسط(دراسة حالة الصراع الايراني –السعودي)**، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، الجزائر ،المجلد 03، العدد01،جوان2019 .

5-إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** ،الكويت ، منشورات ذات السلاسل ،1985 .

6-أسماء جمعي ، عطار عبد المجيد ، **مسألة الأقليات في العالم العربي بين الواقع والمأمول** ، مجلة إليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 06 ، العدد02 ، 2021 .

7- سِوار مصطفى كميل ، **الأقليات والاضطهاد ما بين مطرقة التّوظيف السّياسي وسندان جدليّة المفاهيم** ، المركز الديمقراطي العربي

8-عقيل عباس ، **من الأمن القومي الى الأمن الدولي : تحولات الوقائع والمصالح**. من الموقع : https://www.skynewsarabia.com/blog/1502615

9- الأمن القومي . من الموقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary

10– **حسين جواد قبيسي ، سؤال الهوية الأقليات في الوطن العربي سلاح ذو حدّين. من الموقع :https://www.alfaisalmag.com/?p=3867**

11–سمير قلاع الضروس ، **الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الاوسط والساحل الافريقي : دراسة جيوسياسية مقارنة** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد :11 العدد : 01 ، 2022 ، ص565

12– لؤي صيوح ، طه حاج طه ، لؤي ابو حسين ، **التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الانساني** ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد(6) 2018 ، ص223

13– سماح دواهدي ، **التوظيف السياسي للأقليات في الشرق الأوسط قديمًا وحديثًا** . من الموقع : https://www.albawaba.com/

14– آنا بورشفسكايا ، **الدور الكردي في لعبة القوة الروسية في الشرق الأوسط** .https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldwr-alkrdy-fy-lbt-alqwt-alrwsyt-fy-alshrq-alawst

15–ساسين عساف ،**استراتيجيات التفكيك والتجزئة والتقسيم الوطن–العربي**. من الموقع :https://www.dhamarnews.com/archives/172536

16–هل تعود العلاقات بين كردستان وإسرائيل بعد هجوم إيران على أربيل؟.https://www.alquds.co.uk/

17–فيصل الغويين ،**برنارد لويس والرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط**.https://www.ammonnews.net/article/229272

18–**العلاقات الكردية– الإسرائيلية.. تاريخ من العلاقات تغلّفه السرية** .من الموقع :**https://www.madarcenter.org**

19–عادل الجبوري ،**الوجود الاسرائيلي في كردستان.. الاعتراف سيد الأدلة** .https://www.alahednews.com.lb/article.php?id

20–عبد الوهاب القصاب ، **العراق في الاستراتيجية الأمنية الايرانية** . مركز الجزيرة للدراسات .

21–حنان صبحي ، **الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الامن القومي العراقي** ، المركز الديمقراطي العربي .https://democraticac.de/?p=67507

22– فارس الخطاب ، **الصراع الايراني–الاميركي واثاره على الوضع السياسي في العراق** . مركز الجزيرة للدراسات

23– **تصاعد الصراع الأميركي الإيراني وتأثيراته على المنطقة**، مركز المستقبل، بحوث ودراسات، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2018،http://mcsr.net/news42

24–محمد فوزي ، **ملامح التوظيف التركي للأقليات التركمانية في السياسة الخارجية** . من الموقع :https://www.interregional.com

25 **–تركيا وتدخلاتها في العراق... ما هي أدوات أنقرة الفاعلة في بغداد؟** . من الموقع :https://hafryat.com/ar/blog